مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

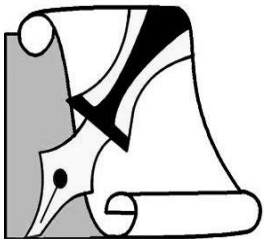

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يتصدر المشهد الفلسطيني في الأسابيع الأخيرة عدة عناوين أبرزها التحركات المصرية لتحريك المسار الفلسطيني، والتي جرى التعبير عنها بزيارة وزير الخارجية المصري لكيان العدو. أغلب المراقبين يرون في التحرك المصري محاولة لاسترداد وتفعيل دور مصر من البوابة الإسرائيلية عبر إنقاذ العدو من المبادرة الفرنسية ومآلاتها ذات الطابع الدولي والتي يخشاها العدو، ويصر على المفاوضات المباشرة بعيداً عن أي مرجعية أو رقابة دولية. وقد تواصل التأكيد على مواصلة الدور المصري سواء في خطابات الرئيس السيسي أو وزير الخارجية المصري في القمة العربية في نواكشوط.

الموضوع الآخر الذي احتل موقعاً في التداول الإعلامي كان موضوع الإنتخابات المحلية الفلسطينية والمنوي إجراؤها في تشرين الأول القادم، والتي أبدى معظم أطراف الساحة الفلسطينية نية المشاركة فيها، خاصةً حركتي فتح وحماس الأكثر حضوراً جماهيرياً. ويبدو أن ساحة الضفة الغربية ستكون المعيار الأهم لهذه الإنتخابات كونها الساحة الأكبر، والتي لازال العدو يمتلك السيطرة الأكبر عليها، وتغيب فيها مظاهر حضور الإسلاميين وإن حضرت تتعرض للقمع السريع، وهذا ماجعل حماس تؤكد أنها ستشارك من خلال دعم الكفاءات غير الحزبية.

ويبدو أن الإنتخابات المحلية ستكون حاسمة في أمر الذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية تأخرت عن موعدها سنوات كثيرة. حركة حماس حين قررت خوض الإنتخابات المحلية شجعها على هذا القرار فوزها المميز في إنتخابات جامعة بيرزيت، مما خلق لديها إطمئناناً بأنها ستفوز حتماً في أي إنتخابات على أي مستوى شعبي في الضفة والقطاع. وحركة حماس تعتبر الإنتخابات المحلية ليست مجرد عرض للقوة في أمر مجالس الخدمات، فهذا ما لا يخطر على بالها، وإنما هي مفصل سياسي يتصل بالنفوذ السلطوي على مستويات أعلى، أي أنها المحطة ما قبل الأخيرة للتشريعية والرئاسية. وإذا كانت صناديق الإقتراع هي من سيقرر في نهاية المطاف، فإن لإطمئنان حماس المسبق أسباباً موضوعيةً ثبتت نجاعة مثلها في كل المعارك الإنتخابية التي خاضتها مع فتح، وبواعث الإطمئنان تتلخص في أمرين شديدي الفاعلية في تحقيق النتائج، أولهما الدرجة العالية من الإنضباط لأعضائها وأنصارها بحيث لا يضيع من رصيدها صوت واحد وثانيهما الإعتماد على قلة الإنضباط في معسكر فتح وأنصارها.

وشكل إنعقاد مجلس وزراء الخارجية العرب مناسبة لتأكيد المطالب الفلسطينية التي جرى رفعها الى مؤتمر القمة الذي رحب بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يُمَهِّد له بوقف جميع الأنشطة

الإستيطانية الإسرائيلية، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني "وفق إطار زمني" في إقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وأكد في هذا الإطار أن تكون الدولة الفلسطينية "كاملة السيادة على مجالها الجوي ومياهها الإقليمية وحدودها الدولية" فضلا عن الحل العادل لقضية اللاجئين.

وشدد على "رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة وإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين ووقف الإعتداءات على المسجد الأقصى والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد القدس الشرقية".

وطالب القادة المجتمع الدولي بتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإنهاء الإحتلال الإسرائيلي والإنسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، وكذلك من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان.

كما طالب البيان، المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن، بتحمل مسؤولياته في إنهاء الإحتلال الإسرائيلي، وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني مشدداً على "مركزية القضية الفلسطينية" في العمل العربي المشترك، والمُضي قدماً في دعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه العدوان الإسرائيلي الممنهج.

وأكد على تكريس كافة الجهود في سبيل حل شامل، عادل ودائم يستند إلى مبادرة السلام العربية ومبادىء مدريد وقواعد القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة. وأشاد بالجهود المصرية الأخيرة لدفع عملية السلام ودعوة الرئيس عبدالفتاح السيسي لدفع العملية السلمية.

أما القانون الجديد الذي أقره «الكنيست» الصهيوني، قبل أيام قليلة، بأغلبية ٦٢ عضواً، وأصبح نافذاً بعد القراءتين الثانية والثالثة، فهو لا يستهدف بالتأكيد إقصاء «حزب الليكود» أو حزب «إسرائيل بيتنا»، أو حتى الأحزاب المعارضة كما في «المعسكر الصهيوني»، و«ميرتس»، وغيرها من الأحزاب اليهودية، وإنما يستهدف تحديداً النواب الفلسطينيين داخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨. وهو في الأساس مشروع قانون قدمه رئيس حكومة الكيان بنيامين نتنياهو، على خلفية دعوته لمعاقبة ثلاثة نواب فلسطينيين قاموا بزيارة عائلات شبان فلسطينيين استشهدوا برصاص قوات الإحتلال، وصادقت عليه ما تسمى لجنة القانون والدستور التابعة ل«الكنيست» بالقراءة الأولى في نهاية شباط الماضي، ويقضي بإقصاء أي نائب تتهمه سلطات الكيان «بالتحريض على العنصرية ودعم الإرهاب وعدم الولاء للكيان كدولة يهودية»، شريطة أن يوافق على القرار ٩٠ نائباً من أصل ١٢٠. وقد تم لنتنياهو ما أراد، إذ لا أحد يعتقد أن القانون موجه ضد النواب اليهود، أو أنه

سيستهدف أحداً منهم، ولن تكون هناك أية محاولة لجمع أصوات ٩٠ عضواً لفصل يهودي واحد من «الكنيست»، مهما كان متمرداً، لكنه يستهدف إرهاب النواب الفلسطينيين، وقد فُصل على مقاسهم بالذات بعد أن شارك عددٌ منهم في إجتماع للجنة فلسطينية تطالب بإعادة جثامين الشهداء المقدسيين الذين تحتجزهم سلطات الإحتلال إلى عائلاتهم.

يطلق القانون الجديد يد القوى الفاشية الصهيونية في مساعيها الرامية لتوجيه ضربة قاسية للوجود السياسي الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ٤٨، عبر سياسية تكميم الأفواه، وفرض المزيد من القيود على حركة النواب «تحت طائلة الفصل»، ومحاولة عزلهم، وعدم السماح لهم بالتفاعل مع بقية أبناء شعبهم، سواء في المناطق المحتلة عام ٤٨، أو في الضفة الغربية، وقطاع غزة، تحت يافطة «الديمقراطية» المزعومة، وتشريعات القوانين العنصرية.

ولم تكن العنصرية بحاجة إلى قوننة إضافية في الكيان الصهيوني، فهي موجودة في رحم الحركة الصهيونية، وهي الأساس الذي قامت عليه هذه الحركة البغيضة، فكراً وممارسة، ولكن يبدو أنها كانت بحاجة إلى إشهار مع إكتمال جنوح المجتمع الصهيوني إلى أقصى درجات اليمين والتطرف والعنف، ليواكب هيمنة عتاة الإرهاب والهمجية على مقاليد السلطة في الكيان.

ولازالت قضية الأسرى والإستيطان تحافظ على زخمها الاعلامي مع استمرار إجراءات القمع الصهيوني للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الإحتلال، الذين دخلوا في إضرابات متواصلة لانتزاع حقوقهم من إدارة السجون، ولرفضهم سياسة العزل والإعتقال الإداري.

أما حمى الإستيطان فلا زالت مستعرة في أجواء إنفراد العدو الصهيوني بالشعب الفلسطيني، ووسط عجز دولي عن كبح جماح الغطرسة الصهيونية في كافة المجالات وخاصةً الإستيطان المتسارع لفرض حقائق تمنع إقامة الدولة الفلسطينية وبالتالي إفشال حل الدولتين، الذي يعلق علية الجانب الفلسطيني آماله التي بدأت تتبخر تحت وطأة حمى الإستيطان.

الأخبار

التحركات السياسية

إعلان نواكشوط للقمة العربية

رحب إعلان نواكشوط في ختام قمة القادة العرب، بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يُمَهد له بوقف جميع الأنشطة الإستيطانية الإسرائيلية، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني (وفق إطار زمني) في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، كاملة السيادة على مجالها الجوي ومياهها الإقليمية وحدودها الدولية.

وطالب "المجتمع الدولي بتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإنهاء الإحتلال الإسرائيلي، والإنسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري، والأراضي المحتلة في جنوب لبنان، إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧".

وأكد الإعلان مجدداً على مركزية القضية الفلسطينية في العمل العربي المشترك، والمُضي قُدماً في دعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه العدوان الإسرائيلي الممنهج، وعلى تكريس الجهود كافة في سبيل حل شامل، عادل ودائم يستند إلى مبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد وقواعد القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

وجدد الإعلان الدعوة إلى إلزام إسرائيل الإنضمام إلى معاهدة منع الإنتشار النووي وإخضاع منشآتها وبرامجها النووية للرقابة الدولية ونظام الضمانات الشاملة، وتوجيه وزراء الخارجية العرب لمراجعة مختلف قضايا نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ودراسة كل البدائل المتاحة للحفاظ على الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي، وتأكيد ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

هذا وكانت القمة العربية الـ٢٧، قد انطلقت يوم الاثنين٢٥-٧-٢٠١٦ في العاصمة الموريتانية نواكشوط بحضور قادة الدول العربية وممثليهم ورئيس الإتحاد الإفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من ممثلي الهيئات الدولية والشخصيات المدعوة.

وشارك في القمة العربية، التي أطلق عليها إسم "قمة الأمل"، سبعة من الرؤساء والقادة العرب، بينهم أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والرئيس السوداني عمر حسن البشير والرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ورئيس جمهورية جزر القمر غزالي عثمان، وحضر رئيس مجلس الأمة الجزائري عبد القادر بن صالح ممثلا عن الرئيس الجزائري، وأسعد بن طارق ممثلا عن سلطان عمان قابوس بن عيد، ورئيس الحكومة الأردنية هاني الملقي.

وشارك الرئيس التشادي إدريس ديبي، وهو الرئيس الدوري للإتحاد الإفريقي، بصفته ضيفاً في هذه القمة.

وكان المغرب إعتذر عن إستضافة القمة، مشيراً آنذاك إلى أن "الظروف الموضوعية لا تتوفر لعقد قمة عربية ناجحة قادرة على إتخاذ قرارات في مستوى ما يقتضيه الوضع".

الرئيس عباس يطلب مساعدة العرب لرفع قضية ضد بريطانيا بسبب وعد بلفور

طلب الرئيس عباس، من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المساعدة في إعداد ملف قانوني لرفع قضية ضد الحكومة البريطانية لإصدارها وعد بلفور، وتنفيذه كسلطة إنتداب بعد ذلك، "الأمر الذي تسبب في نكبة شعبنا وتشريده، وحرمانه من العيش في وطنه، وإقامة دولته المستقلة".

وقال عباس في كلمته أمام مؤتمر القمة العربية الـ٢٧، المنعقد في موريتانيا، وألقاها بالنيابة عنه وزير الخارجية رياض المالكي، "نعمل من أجل فتح ملفات الجرائم الإسرائيلية، التي ارتُكبت بحق شعبنا منذ نهاية الإنتداب البريطاني على فلسطين، ومروراً بالمجازر التي نفذتها عام ١٩٤٨ وما بعدها"، وجدد ترحيبه بالمبادرة الفرنسية وبالإجتماع الوزاري التشاوري الذي انبثق عنها، داعياً الدول العربية إلى دعم هذه المبادرة بهدف عقد المؤتمر الدولي "للسلام"، على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وكذلك "المبادرة العربية للسلام" كما صدرت عن مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

وحذر من مفهوم يتمُ تداولهُ ويُروَج له تحت مسمى "التعاون الإقليمي أو الأمن الإقليمي"، بهدف خلق تنسيق أمني إقليمي بين "إسرائيل" والدول العربية، يهدف إلى تطبيع تلك العلاقات قبل تحقيق هدف إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية. وقال: "حان الوقت، لحشد الإرادة العربية والدولية المتوفرة

لتمكين شعبنا من نيل حريته واستقلاله، وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧".

بوتين: الوضع القائم حول القضية الفلسطينية غير مقبول

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في رسالة وجهها لرؤساء الدول والحكومات للبلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية بمناسبة انعقاد القمة العربية في نواكشوط، "إن موسكو تعتبر الوضع القائم حول القضية الفلسطينية غير مقبول، ونؤيد خلق الظروف لإعادة تفعيل العملية التفاوضية، التي يتمثل هدفها في إقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة، دولة فلسطينية متصلة جغرافياً مع العاصمة في القدس المحتلة، وتتعايش (بسلام مع جيرانها)".

وأشار إلى أن الوضع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدهور بشكل خطير، إضافةً إلى ضعف مؤسسات الدول، كما تصاعد التطرف والتعصب الديني وتأزمت الظروف الإجتماعية والإقتصادية. وأكد على أن كل هذه الظروف السيئة تجعل الطلب على دور بناء لجامعة الدول العربية أكبر، باعتبارها آلية هامة لحوار متعدد الأطراف واتخاذ القرارات الجماعية. كما أكد أن روسيا مستعدة لتعزيز التعاون مع الجامعة العربية لصالح توفير الأمن الإقليمي، وقبل كل شيء محاربة الإرهاب الدولي.

مصر حافظت على صدارة القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً

قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، إن بلاده "نجحت خلال فترة ترؤسها للقمة العربية في دورتها العادية الـ ٢٦ (السابقة)، في الحفاظ على صدارة القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً". جاء ذلك في كلمة للوزير شكري في الجلسة الإفتتاحية لإجتماع وزراء الخارجية العرب التحضيري، للدورة العادية الـ٢٧ لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في موريتانيا، الذي سيعقد بعد غد الإثنين، بحسب مراسل الأناضول.

وأضاف أن مصر "تفاعلت مع كافة المبادرات والتحركات والتي كان آخرها المبادرة الفرنسية"، مؤكداً أن "هذه التحركات تزامنت مع رؤية الرئيس (المصري) عبد الفتاح السيسي، الهادفة إلى إيجاد حل حقيقي لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة". ولفت إلى أن "المنطقة والعالم يشهدان تطورات مهمة

وعميقة، مما دفعنا إلى تكثيف الإهتمام بالقضايا العربية، وفى صدارتها القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، إضافةً إلى الأزمات العربية في عدد من البلدان".

أبو الغيط: القضية الفلسطينية ستظل تمثل القضية المركزية للأمة العربية

اعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أن «القضية الفلسطينية ستظل تمثل القضية المركزية للأمة العربية وتحتل الأولوية القصوى في أجندة العمل العربي المشترك، وسيبقى الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية يمثل تهديداً أساسياً للأمن القومي العربي»، وأكد على أن «تحقيق الأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط مرهون بحل القضية الفلسطينية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمرجعيات المُتفق عليها لعملية السلام وعلى رأسها مبادرة السلام العربية»، وأشار إلى أن الجهود المصرية الأخيرة ستفتح طريقاً وسط حالة الجمود التي يشهدها الوضع الحالي، واعتبر أن المبادرة الفرنسية قد تمثل فرصة مواتية لتصحيح المسار وإنهاء الإحتلال.

السيسي: نقوم بتحرك جاد لتسوية القضية الفلسطينية

قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إن بلاده تقوم بـ"تحرك جاد" لتسوية القضية الفلسطينية وتحقيق السلام، بعد قرابة ١٠ أيام على أول زيارة يقوم بها وزير خارجية مصري إلى إسرائيل منذ تسع سنوات.

وأضاف السيسي في كلمة ألقاها أثناء حضوره حفل تخرج دفعة جديدة من طلاب الكلية الحربية: "ما تشهده الآونة الأخيرة من تحرك مصر الجاد، يهدف إلى كسر الجمود الذي خيم على جهود السلام، وهو جهد صادق يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، ويحذر من مغبة التأخر في تحقيق السلام، ومن مغبة تفاقم الأوضاع، كما يبشر بإيجابيات إحلال السلام وإقرار الحقوق. والتوصل إلى تسويات سياسية لأزمات دول المنطقة يُعد أمراً ضرورياً لاستتباب الأمن والإستقرار فيها وفي مقدمة تلك الأزمات القضية الفلسطينية".

بيلين: السيسي يحاول منع قرار دولي يعترف بدولة فلسطينية

قال يوسي بيلين، وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق، إن الضغوط الهائلة التي يمارسها السيسي على قيادة السلطة الفلسطينية، لعدم منح فرصة للمبادرة الفرنسية، تأتي لأن هذه المبادرة ستفضي إلى تقديم مشاريع قوانين في مجلس الأمن ملزمة تنص على وجوب قيام دولة فلسطينية.

وأوضح بيلين أن مصر تعد حالياً عضواً غير دائم في مجلس الأمن، وستكون مطالبة بالتصويت على أي مشروع قانون يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية، وأضاف أن: "السيسي لا يريد الظهور متماهياً مع إسرائيل إلى درجة أن يصوت مندوبه ضد مشروع قانون لصالح الدولة الفلسطينية، لذا فهو يحاول الحيلولة دون تحقق الظروف التي تسمح بتقديم هذا المشروع إلى مجلس الأمن".

ونوه بيلين إلى أن السيسي يخشى أن تغضب إسرائيل في حال صوت مندوب مصر لمشروع القانون في مجلس الأمن، لذا فهو "اختار الضغط على الفلسطينيين للتخلي عن المبادرة الفرنسية من أجل إحباط فرص تقديم مشاريع قوانين لا تقبل بها الحكومة الإسرائيلية".

واستهجن بيلين أن يضغط السيسي، في تصريحاته الأخيرة، على الفلسطينيين من أجل الإكتفاء بقرار ٢٤٢ وألا يطالبوا بالمزيد من القرارات الأممية، مشدداً على أن القرار ٢٤٢ لم يذكر الفلسطينيين إطلاقاً.

وأشار بيلين إلى أن السيسي يستغل حاجة رئيس السلطة الفلسطينية إليه، في استنفاد الضغوط الكبيرة عليه من أجل الإكتفاء بـ"المبادرة الفرنسية".

من ناحيته، قال "مركز يورشليم لدراسة المجتمع والدولة" المقرب من حكومة بنيامين نتنياهو، إن السيسي يساعد إسرائيل في عدم تدويل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني.

وفي ورقة تقدير موقف نُشرت مطلع الأسبوع الماضي، نوه المركز الذي يرأس مجلس إدارته دوري غولد، وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية، إلى أن السيسي معني بـ"قبر" المبادرة الفرنسية، مشيراً إلى أن الأردن ودول عربية أخرى تشارك السيسي هذا التوجه.

وأشار المركز إلى أن السيسي معني بعقد "مؤتمر إقليمي" مصغر بحضور نتنياهو وعباس وملك الأردن بالإضافة إليه، في القاهرة أو شرم الشيخ، من أجل نزع الذرائع من فرنسا للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي أواخر العام الجاري.

الإنتخابات المحلية

إستراتيجية حماس للمشاركة في الإنتخابات المحلية: دعم كفاءات وقوائم مهنية

بعد موافقتها على خوض الإنتخابات البلدية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، تتجه حركة حماس، إلى دعم وتشكيل قوائم مهنية وكفاءات للمشاركة في هذه العملية الديمقراطية، التي ستجري للمرة الأولى منذ آخر إنتخابات محلية في عام ٢٠٠٥.

ووفقاً لقياديين في الحركة، فإنّها ستدعم تشكيل قوائم مهنية مشتركة في الإنتخابات البلدية المقررة في تشرين الأول المقبل، لفتح الطريق أمام إشراك مزيد من الأطراف في العملية الإنتخابية وخدمة الجمهور المحلي .

في هذا السياق، يقول المتحدث باسم حركة "حماس"، حازم قاسم إنّ "حركته ستدعم تشكيل قوائم مهنية مشتركة في الإنتخابات البلدية، وهو ما يفتح المجال واسعاً لإشراك الأطراف والشخصيات القادرة على خدمة الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده، للدخول للمجالس المحلية عبر صناديق الإقتراع".

ويشير إلى أنّ "حماس، انطلاقاً من موقفها الدائم والثابت لتحقيق الشراكة الوطنية، تريد لهذه الإنتخابات أنّ تكون حالة عملية من إشراك كل الفلسطينيين في إدارة أحد الشؤون المهمة لشعبنا. وجزء من دوافع حماس لإنجاح الإنتخابات، هو تعزيز الشراكة الوطنية، وتخفيف آثار الإنقسام، بعد تنكّر السلطة لمتطلبات المصالحة".

أربعة فصائل تتفق على قائمة موحدة لخوض الإنتخابات المحلية

اتفقت أربعة فصائل منضوية تحت مظلة منظمة التحرير في غزة، على تشكيل قائمة موحدة لخوض الإنتخابات المحلية المقبلة، التي من المقرر إجراؤها في ٢٨-١٠- ٢٠١٦. والفصائل الأربعة هي جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير العربية والجبهة العربية الفلسطينية.

وقال عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي "عبد العزيز قديح"، بصفته منسق الفصائل الأربعة: "إن مشاورات تجري مع شخصيات إجتماعية ووطنية مستقلة من أجل الخروج بقائمة موحدة تحظى بقبول المواطن الفلسطيني، ويكون لديها فرصة أفضل لتجاوز نسبة الحسم المحددة بـ٨% استناداً للقانون".

وأشار إلى أنه رغم التباين في الرؤى بين الفصائل الفلسطينية حول تشكيل قائمة موحدة تجمع مرشحين غير حزبيين من قبل القوى السياسية الوطنية والإسلامية، إلا أن غالبية الفصائل مع ترشيح شخصيات وكفاءات وطنية وإجتماعية لا حزبية تكون قادرة بما تمتلكه من خبرات وحضور وطني وإجتماعي بين المواطنين من إدارة المجالس المحلية والبلدية، وتلبية إحتياجات المواطنين وتقديم الخدمات الأفضل لهم.

ونوه إلى أن لقاءات تشاورية ستجري مع كافة الفصائل لبحث الخروج بقائمة وطنية موحدة تجمع مرشحين من قبل كافة الفصائل لخوض الإنتخابات المحلية المقبلة، كما دعا "قديح" الجميع إلى نبذ الفرقة والخلاف وإيثار مصلحة الوطن والمواطن على المصلحة الحزبية الضيقة، والإتفاق على قائمة إنتخابية موحدة يكون جلها من الشخصيات والكفاءات الوطنية والإجتماعية المستقلة.

أبو مرزوق: لا بد من المصالحة لإنجاح الإنتخابات الرئاسية والتشريعية

جدد عضو المكتب السياسي لحركة حماس "موسى أبو مرزوق"، السبت، تأييد وترحيب الحركة بإجراء الإنتخابات البلدية في قطاع غزة والضفة الغربية، والإستعداد للإنتخابات العامة، واعتبر "أبو مرزوق" خلال كلمة له في لقاء جماهيري بمخيم البرج الشمالي في لبنان، أن "الشعب الفلسطيني هو من يختار ومن يحكم ومن يدير شؤونه، ولذلك لا بد من إنهاء الإنقسام من أجل إنجاح الإنتخابات العامة "الرئاسية والتشريعية"، وسنصرّ على الإنتخابات لأنها تحدد التوازنات، ومنها نقدم نموذجاً من الديمقراطية الفلسطينية الجديدة".

وشدد على أن حماس ستبقى تطالب بإنجاح المصالحة وإنهاء الإنقسام، والمشاركة بالعمل الوطني الذي هو بوابة خدمة الشعب الفلسطيني والتعايش الفلسطيني المتّحد.

كما اعتبر أن "المقاومة هي الأساس الذي نتمسك به، وأن عقدة المصالحة والمجتمع الدولي هي المقاومة، ولذلك نقول أن هذه المقاومة هي الطريق الوحيد لإستعادة حقوقنا، لأن هذا الكيان لا ولن يعطي لشعبنا شيئاً من عشرات الإتفاقيات التي وقعت بينه وبين السلطة الفلسطينية".

وحول ما يجري في المنطقة من أزمات، أكد أن المتضرر الأكبر هي القضية الفلسطينية، والتي تعدّ قضية جامعة وبوصلة وعنواناً سياسيّاً لكل القوى في منطقتنا العربية والإسلامية، "ولكن للأسف أصبح اليوم العنوان الإسرائيلي محلي والتطبيع لم يعد عيباً، بل أصبح وجهة نظر، فالبعض يسعى دائماً إلى الرضى الأمريكي".

فتح مراكز التسجيل والنشر والإعتراض للإنتخابات المحلية

أعلنت الأمين العام للجنة الإنتخابات المركزية، لميس العلمي، عن فتح مراكز التسجيل والنشر والإعتراض. وقالت خلال مؤتمر صحافي عقدته لجنة الإنتخابات المركزية في البيرة، أن اللجنة افتتحت ١٠٣٢ مركزاً للتسجيل والنشر والإعتراض في ٤١٦ هيئة محلية في الضفة والقدس وغزة، لخمسة أيام متتالية.

من جهته، أشار المدير التنفيذي للجنة الإنتخابات المركزية، هشام كحيل، إلى أن عدد المسجلين الكلي لغاية الإنتخابات المحلية في سجل الناخبين البدائي حتى ٣١ آذار ٢٠١٦، بلغ مليوناً وتسعمائة واثنين وأربعين ألف مواطن ومواطنة في الضفة وغزة.

وبيّن كحيل أن نسبة التسجيل بلغت حوالي (٧٩%) ممن يحق لهم التسجيل، حيث فاق عدد المسجلين في الضفة المليون ناخب، بنسبة ٧٥,٢%، بينما وصل عدد المسجلين في غزة إلى أكثر من ثمانمائة ألف مواطن، بنسبة ٨٤,٣% من أصحاب حق التسجيل.

فصائل فلسطينية بينها حماس تبدأ باختيار مرشحيها للإنتخابات المحلية

كشفت مصادر فلسطينية موثوقة أن فصائل فلسطينية عدة، من بينها حركة «حماس»، شرعت في اتصالات مع شخصيات وطنية وإعتبارية وأكاديمية مرموقة مشهود لها بالكفاءة والنزاهة والسمعة الطيبة، لترشيحها على قوائمها أو قوائم تدعمها لخوض إنتخابات الهيئات المحلية، وأن عدداً من الفصائل في قطاع غزة، أهمها «حماس»، يسعى إلى تشكيل قوائم تضم شخصيات مقبولة وطنياً وإجتماعياً من كل الأطراف.

ومن المرجح أن تخوض «حماس» الإنتخابات المحلية (البلديات) في الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) المقبل بقائمة تضم شخصيات مستقلة أو متنوعة المشارب وقيادات «حمساوية» ليست «محروقة» سيتعرف إليها الفلسطينيون للمرة الأولى. ورجح مقربون من «حماس» أن تدعم الحركة قائمة حركة «الجهاد

الإسلامي» في حال قررت خوض الإنتخابات. لكن «الجهاد» التي نأت بنفسها عن كل الإنتخابات العامة والبلدية السابقة، لم تقرر بعد المشاركة في الإنتخابات المقبلة من عدمها.

كما تسعى شخصيات مستقلة وإعتبارية إلى تشكيل قائمة إنتخابية «معتبرة» لخوض المنافسة الشرسة على البلديات، على رغم ضعف موازناتها وفقر خدماتها، خصوصاً بعدما سيطرت «حماس» على القطاع عام ٢٠٠٧.

حماس وفتح أمام إختبار مهم لقياس القوة في الإستحقاقات العامة المقبلة

تستعد حركتا حماس وفتح لخوض سباق الإنتخابات المحلية الفلسطينية من جديد، وذلك بعد سنوات على مرور آخر إنتخابات جرت عام ٢٠١٢، والتي قاطعتها الحركة الإسلامية التي تسيطرعلى قطاع غزة لأسباب تتعلق بحرية الإنتخاب لعناصرها في الضفة الغربية، والإعتقالات التي شُنت ضدهم حينها من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة.

وقالت مصادر من حماس إن الحركة ستضع ثقلها في الإنتخابات المقبلة، خاصةً في الضفة الغربية لتحقيق نجاح كبير على حساب حركة فتح، مبينةً أنها ستدعم في غزة والضفة قوائم من شخصيات مهنية تحددها لكي تستطيع خدمة الفلسطينيين، وأنها لن تهتم بانتمائهم لحماس بقدر إلتزامهم بالمهنية لكي يستحقوا حصد أصوات المنتخبين.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن حماس تُجري إتصالات مع قياداتها وقواعدها في الضفة الغربية للتجهيز للإنتخابات بقوة، موضحةً أن هناك تجهيزات يتم الإستعداد لها من أجل تحقيق إنتصار كبير على حركة فتح.

الفصائل والأحزاب توقع على "ميثاق شرف" بخصوص الإنتخابات المحلية

وقعت جميع الأحزاب والفصائل السياسية، على ميثاق شرف بخصوص الإنتخابات المحلية، التي ستجرى في تشرين الأول المقبل، وذلك برعاية لجنة الإنتخابات المركزية. وجاء ميثاق الشرف، الذي تم التوافق عليه من جميع الفصائل ليؤكد في نصوصه بنود قانون الإنتخابات المحلية، وإحترام الحريات ونتائج الإنتخابات، حيث ينص على التقيد التام بأحكام قانون الإنتخابات الفلسطيني، وقرارات لجنة الإنتخابات

المركزية، فيما يتعلق بسير العملية الإنتخابية، وضرورة إحترام دور المراقبين المحليين والدوليين والتعاون معهم في أداء دورهم الرقابي.

ودعا الميثاق إلى الإمتناع عن التشهير والقذف والشتم، والإبتعاد عن إثارة النعرات أو إستغلال المشاعر الدينية أو الطائفية والقبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية بين فئات المواطنين. وتطرق إلى إلزام المرشحين بالإمتناع عن التعرض المادي للحملة الإنتخابية للغير، سواء أكان ذلك بالتخريب أم التمزيق أم إلصاق الصور والشعارات فوق صور وشعارات الآخرين.

وتعهدت الفصائل في الميثاق، على إلتزامها بعدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف ضد أي من القوائم ومرشحيها، كما ذكر في ميثاق الشرف، والإجماع على الإلتزام بعدم حمل السلاح أو إستخدامه أثناء الإجتماعات العامة والمسيرات وسائر الفعاليات والنشاطات الإنتخابية الأخرى.

كما التزم ممثلو الفصائل الموقعة بعدم إستعمال الشعار الرسمي لمنظمة التحرير أو دولة فلسطين، أو أي شعار قريب الشبه منه في الإجتماعات والإعلانات والبيانات الإنتخابية، وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تُستخدم في الدعاية الإنتخابية، وبعدم الحصول على أموال لتغطية مصاريف الحملة الإنتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني، بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك بعدم الحصول على أموال من الخزينة العامة لتغطية مصاريف الحملة الإنتخابية.

وكانت لجنة الإنتخابات المركزية رعت ميثاق شرفٍ مشابه بين الأحزاب والفصائل خلال الإنتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦.

الإستيطان

٥٨ ألف وحدة إستيطانية قيد التخطيط لقلب المعادلة الديموغرافية

قررت سلطات الإحتلال "إقامة ٧٧٠ وحدة إستيطانية جديدة، من إجمالي ١٢٠٠ وحدة قيد التنفيذ، ضمن مساحة ٢٧٠ دونماً في القدس المحتلة، بما يقضي على أي إمكانية للدولة الفلسطينية المنشودة"، وفق

مدير دائرة الأراضي والمساحة في بيت الشرق في القدس المحتلة "خليل التفكجيّ"، الذي قال: "إن المشروع الإستيطاني الأخير يشكل جزءاً خطيراً من مخطط إستيطاني كامل لإقامة ٥٨ ألف وحدة إستيطانية خلال المرحلة المقبلة".

وأوضح بأن المشروع يستهدف "قلب المعادلة الديموغرافية في القدس المحتلة، وإسقاطها كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة من مطلب التقسيم، ومنع إقامة الدولة الفلسطينية المتصلة والمستقلة، وذلك ضمن الإستراتيجية الإسرائيلية التي ترمي لإستغلال الظروف الإقليمية، العربية والدولية المحيطة للمُضّي في النمط العدواني الثابت ضد الشعب الفلسطيني".

وأضاف "إن القرار الإستيطاني الأخير سيقام على أراضي بيت جالا، التي تمت مصادرتها من أصحابها الفلسطينيين لأغراض الإستيطان في العام ١٩٧٠"، مبيناً أن "المشروع الإستيطاني تم الإعلان عنه لأول مرة في العام ٢٠١٢، ومن ثم المصادقة عليه في العام ٢٠١٣".

وكانت بلدية الإحتلال في القدس أقرت بناء مستوطنة جديدة تشمل ١٥ ألف وحدة سكنية، ما أثار إنتقادات دولية ضد إسرائيل، ورغم ذلك، أودعت البلدية خطة البناء الإستيطاني الجديدة، والتي سيجري تنفيذها مقابل دير كريميزان.

وإلى الشمال من المنطقة التي تشملها الخطة الجديدة، تجري حالياً أعمال بناء بُنى تحتية لحوالي ٧٠٠ وحدة سكنية في إطار خطة بناء في السفوح الغربية لمستوطنة "غيلو" التي جرت المصادقة على إيداعها في كانون الأول الماضي.

ونددت وزارة الخارجية الأميركية بهذا الإعلان، واصفةً السياسة الإسرائيلية بأنها تعمل بصورةٍ منهجية "لإحتلال الأراضي وتوسيع المستوطنات وشرعنة البؤر الإستيطانية العشوائية، الأمر الذي يقوض حل الدولتين من أساسه".

ودان "المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان"، الحملة المسعورة التي تشهدها أراضي دولة فلسطين تحت الإحتلال، بإقرار المزيد من مخططات الإستيطان والتهويد في القدس ومواصلة بناء جدار الضم والتوسع في جنوب الخليل، كذلك هدم المساكن وتهجير أصحابها.

وقال المكتب في تقريره: "إن مشروع ضم مستوطنة معاليه أدوميم لمدينة القدس يُعتبر تحدياً صارخاً للقانون الدولي وللأعراف والمواثيق الدولية التي تُجرم الإستيطان وتُدينُه بكافة أشكاله، والذي بدوره سيصادر مساحات واسعة من أراضي القرى والبلدات المحيطة بها مثل أبو ديس والعيزرية والسواحرة والزعيم والعيسوية".

الجدير بالذكر أن معظم أراضي مستوطنة "معاليه أدوميم" صُودرت عام ١٩٧٥، باعتبارها أملاك دولة، ومخططها الهيكلي المصادق عليه يتجاوز الـ ٣٥ كم مربع، والمبني منها حتى الآن ١٠ كم مربع، ومجال نفوذها يمتد إلى منطقة غور الأردن والبحر الميت. وتضم منطقة صناعية كبيرة، وهي ذات أفضلية قومية إسرائيلية، أي شروط ميسرة ومريحة جداً للإستيطان والتملك والبناء والتوسع، وقروض ميسرة مع هبات كبيرة، وهذه الكتلة الإستيطانية الضخمة، مستوطنة "معاليه أدوميم"، يجري التخطيط لها على أساس أن من شأنها أن تقطع وتعزل شمال الضفة الغربية عن جنوبها.

بناء ٤٢ كيلومتراً إضافياً لجدار الفصل العنصري

أعلن مكتب رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، عن الشروع في بناء ٤٢ كيلومتراً من جدار الفصل العنصري في المنطقة بين بلدة "ترقوميا" ومستوطنة "ميتار"، المُقامة جنوب الخليل. وتعمل سلطات الإحتلال على إقامة جدار مجهز بوسائل مراقبة حديثة مكان جدار الفصل العنصري القديم الذي بنته قبل ١٠ أعوام، ومن المتوقع أن العمل على إقامة الجدار الجديد سيستمر سنة تقريباً، ويشرف على المشروع وزارة الأمن وجيش الإحتلال معاً.

وتدعي سلطات الإحتلال أن منطقة ترقوميا بشكل خاص وجنوب الخليل بشكل عام هي الثغرة الأمنية التي يتسلل منها الفلسطينيون إلى داخل الأراضي المحتلة عام ٤٨ بشكل غير قانوني، ومنها مر منفذو العمليات.

وباتت سلطات الإحتلال تُولي هذه المنطقة إهتماماً خاصاً بعد أن أظهرت الإحصائيات أن أكبر عدد من منفذي العمليات خلال الإنتفاضة الشعبية الأخيرة، ينحدرون من هذه المنطقة، ومنهم من نفذ عمليات أوقعت عدداً من القتلى. وكان آخرها عملية مركز سارونا قرب وزارة الأمن، حيث تدعي سلطات الإحتلال بأن منفذي العملية، وهم من بلدة يطا الواقعة جنوب الخليل، استطاعوا الحصول على السلاح من البلدة والتسلل من منطقة ترقوميا حتى بلدة شقيب السلام في النقب، ومن هناك انطلقا إلى تل أبيب حيث نفذا عمليتهما.

قريع: إسرائيل تتحدى العالم بضمها مستعمرات القدس

حذر "أحمد قريع"، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون القدس، من مخاطر قيام أعضاء من الإئتلاف الحكومي اليميني المتطرف في الكنيست الإسرائيلي بتقديم مشروع قانون يقضي بضم مستوطنة "معاليه أدوميم"، الواقعة شرقي القدس الشرقية المحتلة، إلى إسرائيل وفرض القانون الإسرائيلي عليها.

وقال إن مشروع ضم مستوطنة معاليه أدوميم لمدينة القدس يُعتبر تحدياً صارخاً للقانون الدولي وللأعراف والمواثيق الدولية التي تُحرم الإستيطان وتُدينه بكافة أشكاله، محذراً من خطورة هذا المشروع التهويدي للمدينة المقدسة والقرى والبلدات المحيطة بها. وسيتم التوسيع في هذه المستوطنة في أراضي القرى والبلدات المحيطة بها، أراضي أبو ديس والعيزرية والسواحره والزعيم والعيسوية وغيرها، بالإستيلاء على مساحات شاسعة من أراضيها.

عريقات يطالب المجتمع الدولي بدعم الفلسطينيين في مسعاهم ضد الإستيطان

قال أمين سرّ منظمّة التّحرير الفلسطينيّة، صائب عريقات: "نطالب المجتمع الدّوليّ بعدم الإكتفاء بالبيانات اللفظيّة، ولجم مخطّطات الإحتلال الإستعماريّة التّوسعيّة بشكل عمليّ، ودعم جهود وتوجّه القيادة الفلسطينيّة إلى مجلس الأمن الدّوليّ بمشروع قرار لإدانة الإستيطان الإستعماريّ"، وأضاف "إنّ السّلطة الفلسطينيّة طلبت من مصر والدّول العربيّة الدّعوة العاجلة لإجتماع الرّباعيّة العربيّة من أجل تقديم مشروع قرار في مجلس الأمن لوقف الإستيطان، ولن نتوقّف عن مجابهة المشاريع الإحتلاليّة بكلّ الأدوات الممكنة وصولاً إلى إنهاء الإحتلال وتجسيد دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس".

وشدّد على ضرورة "التّأكيد على عدم شرعيّة" الإستيطان، والعمل على "إزالته من أرض دولة فلسطين المحتلّة، بالتّزامن مع دعم المبادرات الدّوليّة السّاعية لإنهاء الإحتلال".

ودان "إيداع ما يسمّى اّللجنة المحليّة للتخطيط والبناء التّابعة لبلديّة الإحتلال في القدس خطّة لبناء ٧٧٠ وحدة إستيطانيّة جديدة من أصل ١٢٠٠ وحدة بين مستوطنة غيلو وبلدة بيت جالا للمصادقة عليها قريبا".

وقال "إنّ قرار حكومة الإحتلال مواصلة البناء الإستيطانيّ غير القانونيّ هو رسالة للمجتمع الدّوليّ وتذكيره بعجزه عن ردع ومساءلة إسرائيل، السّلطة القائمة بالإحتلال، على إنتهاكاتها الممنهجة. كما أنّه تأكيد إسرائيليّ على تفوّق عنجهيّة الإحتلال والإستعمار على الإرادة الدّوليّة والمنظومة السّياسيّة والقانونيّة".

وكانت القيادة الفلسطينيّة رفضت البيان الأخير للّجنة الرّباعيّة، الذي دعا إسرائيل إلى وقف توسيع المستوطنات، كما دعا الفلسطينيّين إلى وقف التّحريض على العنف. ورفض الفلسطينيّون بيان الرباعية الدولية، ودعوا مجلس الأمن إلى عدم المصادقة عليه.

قرية العراقيب في النقب تتصدى وحيدة لجرائم مصادرة الأرض

يواصل أهالي قرية العراقيب، شمال مدينة بئر السبع، جنوب فلسطين المحتلة الصمود والثبات والتمسك بأرض الآباء والأجداد والتصدي لجرائم المطاردة والتجريف ومصادرة الأرض، تحريشها وتهويدها، حيث تستمر قوات الإحتلال للأسبوع الثاني على التوالي في عدوانها على أهالي القرية الصامدين على أراضيهم، بعدما اعتدت خلال الأيام الماضية على الأطفال والنساء والمتواجدين، وواصلت تجريف وتحريش أراضي القرية.

وقامت "قوات الشرطة"، بمطاردة الأطفال والفتيان، وقد اقتحمت آليات الهدم والشرطة ووحدة يوآب كعادتها العراقيب، بهدف السيطرة على ما تبقى من أرض وهي نحو ١٣٠٠ دونم، كانوا قد فشلوا بالسيطرة عليها في العام ٢٠١١ بعد أن صدتهم الجماهير العربية الغاضبة دفاعاً عن العراقيب. وتشن قوات الإحتلال هجومها على العراقيب، التي جرى تدميرها أكثر من مئة مرة خلال السنوات الست الأخيرة، في حين تواصل آليات ما يسمى (صندوق أرض إسرائيل) عملية فرض الأمر الواقع وسلب الأرض و تنفيذ مخطط التهويد.

ولا تعترف حكومة العدو بنحو ٥١ قرية عربية في النقب، وتستهدفها بشكل مستمر بالهدم وتشريد أهلها، بينما تشرع بشكل مستمر ببناء تجمعات إستيطانية لصالح اليهود في النقب.

وجود المستعمرات يرقى إلى مستوى الإنتهاكات الخطيرة للقانون الدولي

أعلن "مايكل لينك"، المقرر الخاص حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، أن وجود وإنتشار المستوطنات في الأراضي الفلسطينية يرقى إلى مستوى الإنتهاكات

الخطيرة للقانون الدولي، والتي ينتج عنها مجموعة من الإنتهاكات الأخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وعبر المقرر، وهو كندي، في تقريره عن قلقه إزاء تصاعد العنف الذي بدأ في أيلول الماضي، وإزاء العديد من الوفيات بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي نتجت عن هذا العنف. وطالب السلطات الإسرائيلية بإجراء تحقيق شامل في "الحالات التي قد تكون بلغت إلى حد الإستخدام المفرط للقوة أو إلى حد القتل خارج نطاق القضاء، وإلى ضمان إعطاء أولوية للمساءلة الحقيقية".

وعبر عن قلقه بشكل خاص تجاه قواعد عمل الشرطة الإسرائيلية التي نُشرت مؤخراً والتي تنص على أن قوات الشرطة الإسرائيلية قد تستخدم الذخيرة الحية كرد على إلقاء الحجارة. إن إستخدام الذخيرة المميتة ينبغي ألا يتم إلا في حالات محدودة للغاية وفقط عندما يواجه المكلف بإنفاذ القانون خطر يهدد الحياة.

وقال لينك "إن من الواضح استمرار تأثير هذا الإحتلال طويل الأمد على طيفٍ واسعٍ من الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي، واستمرار إعاقته للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن وجود وانتشار المستعمرات الإسرائيلية يرقى إلى مستوى الإنتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، والتي ينتج عنها مجموعة من الإنتهاكات الأخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولقد صرح المجتمع الدولي بهذا منذ فترة طويلة".

وأكد المقرر: "إن مرور ٥٠ عاماً على هذا الإحتلال في عام ٢٠١٧، يجعل من الواجب على العالم أن يولي إهتماماً أكبر لقلب الحالة التي تبدو مستعصية من هذه الأوضاع".

المقاومة

مائة عملية للمقاومة الفلسطينية خلال أسبوع

أظهرت معطيات العدو أنه خلال أسبوع (١٤-٢٣/٧/٢٠١٦)، جرى تنفيذ مئة عملية للمقاومة إستهدفت قوات الإحتلال ومستوطنيه، بينها ثلاث عمليات إطلاق نار.

ورصد تقرير نشره موقع "الصوت اليهودي" العبري، تنفيذ المقاومة الفلسطينية لمائة عملية ضد أهداف "إسرائيلية"، بينها عمليات إطلاق نار وإلقاء زجاجات حارقة "مولوتوف" ورشق للحجارة صوب مركبات عسكرية وإستيطانية.

وبيّن التقرير، أن ثلاث عمليات إطلاق نار وقعت قرب مخيم "قلنديا" (شمال القدس)، وبلدة بيت ساحور (قضاء بيت لحم) وبلدة قباطية (قضاء جنين)، خلال الأسبوع الماضي، دون تسجيل وقوع إصابات، على حد زعمه.

ويظهر من التقرير إرتفاع عدد عمليات إطلاق النار خلال الأسبوع الماضي مقارنةً مع الأسبوع الذي سبقه، والذي سُجل فيه عملية إطلاق نار واحدة.

معاريف: الإحتلال صادر ٢٠ مخرطة والعثور على ٧٠ قطعة سلاح محلية الصنع

تحدثت مصادر إسرائيلية عن شن جيش الإحتلال منذ بداية العام الحالي حرباً بلا هوادة على مخارط السلاح في الضفة الغربية المحتلة، على خلفية إستخدام غالبية العمليات المسلحة لبنادق محلية الصنع.

ووفقاً لمعطيات نشرتها صحيفة "معاريف" العبرية فقد أغلق وصادر جيش الإحتلال٢٠ مخرطة منذ بداية عام ٢٠١٦، فيما عثر على ٧٠ قطعة سلاح محلية الصنع أغلبها شبيه بسلاح "كارلو غوستاف".

ونقلت الصحيفة عن قائد لواء "عتصيون" في الجيش قوله إن الحديث يدور عن معركة حقيقية في مواجهة ظاهرة السلاح المصنع، وأشار إلى "قيام فلسطينيين بتصنيع السلاح والقنابل والعبوات بأنفسهم وأن الكثير منها يتم تصنيعه للحماية الذاتية فيما ينزلق البعض إلى الفصائل الفلسطينية".

وأضاف، "الكل يتوق لشراء السلاح وفي النهاية تصل الأسلحة للعمليات، ونرى أن الفترة الأخيرة شهدت تخلياً عن السكاكين وبدء العمل بخلايا محلية تستخدم السلاح المصنع حيث يتم الوصول إليه بسبب ثمنه الزهيد".

واستخدم منفذا عملية "السارونة" في تل أبيب مؤخراً سلاحين مصنعين من نوع "كارلو غوستاف"، وقُتل في العملية ثلاثة إسرائيليين وأصيب ١٢ آخرين بجروح.

جرح ١١ صياداً وإعتقال ٨٣ آخرين منذ مطلع العام

قال مركز الميزان لحقوق الإنسان، بأن قوات الإحتلال جرحت (١١) صياداً، واعتقلت (٨٣) آخرين، واستولت على (٢٨) قارب صيد منذ مطلع العام الجاري.

ووثق المركز وقوع (٧١) إنتهاكاً بحق الصيادين خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦، جُرح خلالها (١١) صياداً، واعتُقل (٨٣) آخرين، واستولت قوات الإحتلال على (٢٨) قارب صيد، وخرّبت قوارب ومعدات للصيد كالشباك وكشافات الإنارة الخاصة بقوارب الصيد في (١١) حالة.

متفرقات

الخضري: لا مواقف دولية جادة لرفع الحصار عن غزة

إتهم رئيس "اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار" النائب "جمال الخضري"، المجتمع الدولي بالإمتناع عن إتخاذ خطوات عملية لرفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة. وقال الخضري في تصريح صحفي، "المؤسسات الأممية والدولية تُصدر بيانات وأرقام وإحصاءات صادمة عن واقع غزة، ومنها ما يحذر من مخاطر الحصار وصعوبة بالغة في الحياة في العام ٢٠٢٠ في حال استمر الحصار".

وأضاف، "تكتفي هذه المؤسسات والدول بتوصيف الحالة والتحذير من تداعياتها، لكنها في الوقت ذاته لا تضع أي خطط عملية وفعلية لإنهاء الحصار بشكل كامل من خلال ضغط حقيقي على الإحتلال الإسرائيلي".

ودعا المجتمع الدولي وأحرار العالم إلى "الإنتقال من مرحلة التوصيف لآثار الحصار إلى مرحلة العمل على رفعه لإنقاذ مليونيْ فلسطيني في غزة يعانون أشد المعاناة"، وفق تعبيره. وجدد التأكيد على أن غزة تعيش أطول حصار في التاريخ المعاصر، في حين تسعى إسرائيل إلى مأسسته حتى يصبح الحقيقة المستمرة التي يتعامل معها الجميع كأمر واقع، مشيراً إلى أن الحصار يهدف إلى تدمير البنى التحتية وإعاقة أي إمكانية للتنمية ويزيد من معدلات الفقر والبطالة.

مؤتمر وطنيون لإنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الوطنية

أقر مؤتمر شعبي لإنهاء الإنقسام الفلسطيني، فعاليات عدة للضغط على حركتي «فتح» و«حماس» من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

جاء ذلك خلال المؤتمر الأول للحراك الشعبي الذي يطلق على نفسه إسم (وطنيون لإنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الوطنية)، وقرر المؤتمر الذي شهد تنظيم فعاليتين متزامنتين في مدينة رام الله بالضفة الغربية وفي قطاع غزة، توسيع الحراك الذي بدأ العمل على تأسيسه منذ أشهر، ويضم مختلف القوى الوطنية والقطاعات المجتمعية وشخصيات مستقلة ورجال دين، إضافةً إلى تنفيذ فعاليات شعبية ضاغطة على طرفي الإنقسام لإنهائه وإستعادة الوحدة.

وأُعلن في ختام المؤتمر، عن تنظيم فعاليات ضاغطة خلال الأسابيع القادمة تشمل مؤتمرات شعبية في مراكز المدن وفي الشتات، ومسيرات متزامنة في الضفة وغزة، ومهرجانات في الجامعات الفلسطينية، إلى جانب حملات إعلامية لتعبئة الرأي العام للعمل على إنهاء الانقسام.

ليبرمان: "ما يجري للفلسطينيين على الحواجز العسكرية غير منطقي"

أكد وزير حرب العدو أفيغدور ليبرمان أن كل ما يجري للفلسطينيين على الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تفصل بين القدس المحتلة، والضفة الغربية المحتلة غير منطقي وسيئ جداً.

وقال: "كل ما يجري على هذه المعابر أمر غير منطقي وغير معقول ويشكل خطراً أمنياً وإنسانياً، وحتى على المعابر التي لا تخضع لوزارة الحرب مثل قلنديا، الجميع يعاني يهود وفلسطينيين وأنا شخصياً مررت بهذه الحواجز وأعرف الوضع من مصادره، وقد طلبت ضمن الميزانية الحالية إضافة ميزانيات للمعابر وأتمنى ان نحصل على دعم الكنيست في هذا المجال".

وأضاف: "نحن قريبون من الإنتهاء من وضع خطة تسهيلات للفلسطينيين حتى نشجع المعتدلين منهم وبناء الجيرة الحسنة".

ومن جهة أخرى قال ليبرمان، إن جمهورية مصر العربية تمثل أهم حليف في الشرق الأوسط لإسرائيل لأنها الأكثر جديةً ويجب أن تكون هي المخرج لنا، مضيفاً أن هناك عدة إعتبارات يجب أخذها بالحسبان حتى لا تتأثر العلاقة مع مصر وقبرص واليونان بعد إتفاق المصالحة مع تركيا.

عشقي: السعودية وإسرائيل تتشاركان أفكاراً ضد إيران و"الإرهاب"

وافق الجنرال السعودي السابق ومدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية في جدة والمقرب من العائلة الحاكمة في السعودية، أنور عشقي، على إجراء مقابلة مع إذاعة جيش الإحتلال، وقال فيها إن السعودية وإسرائيل تتشاركان أفكاراً ضد إيران و"الإرهاب".

وفي رده على سؤال حول ما إذا كان هناك تعاون سري بين إسرائيل والسعودية، قال عشقي: "إنه على حد علمي لا يوجد تعاون بين المملكة السعودية وإسرائيل في موضوع محاربة الإرهاب. وهما تتشاركان أفكاراً، لكنهما مختلفتان حول الحل. صحيح أن إسرائيل تحارب الإرهاب، لكننا نريد أن نوقف الأسباب التي ولّدت هذا الإرهاب، وهي الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. لأنه كفانا إراقةً للدماء وحروب".

وأضاف: إن "الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس مصدر الإرهاب، لكنه يُنتج تربة خصبة لصراعات كهذه في المنطقة. وهناك دول تتاجر بالقضية الفلسطينية، وعلى رأسها إيران. وإذا تم حل القضية الفلسطينية فإن إيران لن تتمكن من المتاجرة بها'.

وتابع عشقي: "إن لحكومة إيران أطماع، فهي تريد السيطرة على الشرق الأوسط والوصول إلى البحر المتوسط. لذلك هم يمارسون الإرهاب، وهذا الأمر يجب أن يتوقف، ونحن لسنا أعداء إيران، وإنما أعداء نظامها، الذي يريد التدخل في شؤون شعوب المنطقة".

وقال إنه لن يكون هناك سلام بين الدول العربية وإسرائيل قبل التوصل إلى سلام بين الأخيرة والفلسطينيين، "وفي حال تطبيق مبادرة السلام العربية، فإن المملكة السعودية ودول عربية أخرى ستطبع العلاقات مع إسرائيل".

ونقلت صحيفة "معاريف" أن عشقي أثناء زيارته بلدة الرام شرقي القدس المحتلة ولقائه مجموعة من النواب الصهاينة، قال لهم: "إن شاء الله، في السنة القادمة في الرياض".

وكان عشقي، قد وصل إلى الأردن على رأس وفد من الأكاديميين ورجال الأعمال السعوديين، حيث التقوا في رام الله مع الرئيس عباس ومسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية، وبعد ذلك التقى في القدس مع مدير عام وزارة الخارجية دوري غولد، ومع منسق الأعمال في المناطق اللواء فولي مردخاي.

وأكدت الصحيفة، أن السعوديين، التقوا بناءً على طلبهم مع وفد من نواب المعارضة الإسرائيلية، ممن يؤيدون مبادرة السلام السعودية، التي يتضمن أهم مبادئها الإنسحاب إلى حدود ٦٧ وإقامة دولة فلسطينية

عاصمتها الجزء الشرقي من القدس المحتلة، مقابل إعتراف الدول العربية بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

وأضاف عشقي: "الإسرائيليون كتبوا أني زرت إسرائيل، لأنهم يعتبرون القدس إسرائيلية، ونحن نعتبرها فلسطينية، ونعتبرها قضية إسلامية وعربية بناء على مبادرة السلام التي وضعها الملك عبد الله، رحمه الله".

وتابع: "في المرة الأولى صليت بالمسلمين في بيت المقدس صلاة المغرب، وهذه المرة صليت بهم إماماً في مسجد عمر بن الخطاب، الذي يقع في المهد ببيت لحم".

وأكد أنه لم يذهب ضمن وفد رسمي يمثل المملكة، حيث قال: "ذهبنا كزيارة لمركزنا، مركز الدراسات والبحوث"، مؤكداً أنها كانت مبادرة ذاتية، و"مركزنا مستقل وغير حكومي وأنا متقاعد ومفكر فقط".

وهذه ليست المرة الأولى التي يلتقي فيها عشقي مع إسرائيليين، فقد التقى مع مدير "معهد القدس للشؤون الإستراتيجية" ومستشار نتنياهو السياسي، دوري غولد، الذي يتولى حالياً منصب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية.

ليفني: "دول معتدلة" في المنطقة تسعى إلى التحالف مع "إسرائيل"

قالت زعيمة حزب (كاديما) الصهيوني وأحد أقطاب إئتلاف المعسكر الصهيوني، تسيبي ليفني، أن "دولاً معتدلة" في المنطقة تسعى إلى التحالف مع إسرائيل لمواجهة محور "إيران – حزب الله" .

و"إن هذه الدول ترغب أولا في قيام إسرائيل بإجراءات لحلحلة الصراع مع الفلسطينيين". جاء ذلك في سياق ندوة عقدت في "كفار سابا"، حيث حملت ليفني بشدة على الحكومة الإسرائيلية الحالية، متهمةً إياها بالسعي إلى الإستيلاء على وسائل الإعلام وإضعاف الجهاز القضائي.

ساعر: يجب على "إسرائيل" دعم إقامة دولة كردية

طالب وزير التعليم الإسرائيلي السابق جدعون ساعر دوائر صنع القرار في تل أبيب بدعم إقامة دولة خاصة بالأكراد، في ظل ما وصفه بالإنهيار القائم في الشرق الأوسط القديم الذي قام بناءً على إتفاقية سايكس بيكو.

وأشار ساعر في مقال بصحيفة معاريف إلى أن الأكراد هم أمة تتكون من ثلاثين إلى خمسين مليون نسمة، ولكن تنقصهم دولة مستقلة تضمهم، وفي حال قامت هذه الدولة ستكون حليفاً إستراتيجياً لإسرائيل على المدى البعيد. وأوضح أن العلاقة بين إسرائيل والأكراد تعود إلى سنوات طويلة منذ النظرية التي أعلنها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول ديفيد بن غوريون والتي أسماها "تحالف الأطراف"، حيث قامت علاقات حميمية غير مسبوقة بين الجانبين.

وأوضح ساعر، وهو عضو المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية وباحث في معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، أن هناك أهميةً بات يحظى بها الأكراد من قبل واشنطن وموسكو في الشرق الأوسط، سواء لمواجهة المد الإسلامي الآخذ بالإزدياد في المنطقة، أو الحاجة إليهم لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، أو دورهم المتوقع في ظل إنهيار وتفكك دولتي العراق وسوريا.

وأنه من وجهة النظر الإسرائيلية يُعد الأكراد قوةً معتدلةً لم تقف يوماً ضد التوجهات الإسرائيلية، في ضوء أن التحالف الإسرائيلي مع الأكراد يُعد طبيعياً بين الأقليات غير العربية في المحيط الذي يحيط بإسرائيل، كما أن المعارضة العربية لإستقلال الأكراد تراجعت كثيراً في ظل التفكك الذي تعانيه الدول العربية.

وقال إن الأكراد تمكنوا من فرض وقائع على الأرض في الآونة الأخيرة، ففي سوريا يسيطرون على قطاع واسع من شمال الدولة، ويسمونها غرب كردستان، وأعلنوا هناك عن إقامة حكم ذاتي، وفي العراق إستغل الأكراد سقوط الرئيس الراحل صدام حسين لإقامة حكومة مستقلة.

وختم بالقول، إن إسرائيل مطالبة بأن تكون رأس الحربة في دعم الأكراد من خلال إتخاذ خطوات في مجالات التعليم والصحة والزراعة، وليس بالضرورة في الجوانب العسكرية، في ظل وجود علاقات تجارية بينهما. وأشار إلى وجود مجموعة من التجار المقيمين في إسرائيل من أصول كردية، ويمكن لهم أن يكونوا جسراً مهماً لعلاقات إقتصادية وثقافية بينهم، وفق تعبيره.

إسرائيل تتغلغل دبلوماسياً في أفريقيا

كشف الدبلوماسي الإسرائيلي السابق "بوعاز بيسموت"، في صحيفة "إسرائيل اليوم"، النقاب عن قيام مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية "دوري غولد" بزيارة تاريخية إلى دولة تشاد الأفريقية قبل أيام قليلة،

وتباحث مع رئيسها حول تطوير العلاقات بين الجانبين، في إطار السياسة الإسرائيلية الجديدة تجاه القارة الأفريقية، عقب الجولة الواسعة التي قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

وأضاف أن العلاقة "الرومانسية" الناشئة بين إسرائيل وأفريقيا، بمبادرة من نتنياهو، آخذة بالتعمق شيئا فشيئاً، مشيراً إلى أنه قبل أيام قليلة من توقيع إتفاق تجديد العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين إسرائيل وغينيا في باريس، قام غولد بزيارة تشاد، والتقى رئيسها إدريس ديبي لبحث الموضوع ذاته عن تجديد العلاقات السياسية.

وقال إن تشاد هي الدولة المسلمة التي قطعت علاقتها مع إسرائيل عام ١٩٧٢ بضغوط من عدة دول عربية. ورفض غولد الكشف عن تفاصيل زيارته هناك، لكنه أقر بحدوثها، حيث تُعتبر تشاد ذات أهمية إستراتيجية لإسرائيل منذ زمن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دافيد بن غوريون، وهي اليوم تقود الإتحاد الأفريقي، حيث تتوق إسرائيل للعودة إليه بعد تجميد عضويتها كمراقبة منذ ٢٥ عاماً.

وأكد أن تشاد واصلت إقامة علاقات مع مستشارين إسرائيليين، وأعربت عن تفاخرها بهذه العلاقات، حتى أن رئيسها ديبي تحدث مؤخراً عن إعجابه بإسرائيل وقواتها الأمنية خلال محادثة له مع دبلوماسيين من بلاده.

وكشف بأن رئيس دولة توغو سيقوم بزيارة إسرائيل "في القريب العاجل"، تمهيداً لجولة جديدة سيقوم بها نتنياهو بعد عدة أشهر، وستكون هذه المرة في غرب أفريقيا، عقب زيارته الناجحة إلى شرق القارة قبل أسبوعين.

ونقل عن غولد أن تجديد العلاقات مع غينيا بعد قطيعة منذ عام ١٩٦٧ يعدّ إغلاقاً لمرحلة تاريخية امتدت ٤٩ عاما، موضحاً أن عدد الدول الأفريقية التي ليست لديها علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل يتقلص مع مرور الوقت، معرباً عن أمله أن تقيم كل الدول الأفريقية العلاقات نفسها مع إسرائيل.

أزمة مع قبرص على خلفية تصدير الغاز الإسرائيلي لتركيا

كشفت مصادر عبرية بأن زيارة الرئيس القبرصي، نيكوس اناستاسيادس لتل أبيب، وعقد إجتماع عاجل مع بنيامين نتنياهو، جاءت لبحث مسألة تصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا، عقب إتفاق المصالحة الأخير.

وقالت القناة العبرية الثانية، "إن نقل الغاز الإسرائيلي إلى تركيا، سيتم عبر خط أنابيب بين البلدين، يمر عبر قبرص، إلا أن قبرص تشترط أن يكون هناك إتفاق مصالحة بينها وبين تركيا، وبعد ذلك يمكن مد خط الأنابيب عبر أراضيها".

وادعت القناة "أن تل أبيب أبلغت نيقوسيا بذلك قبل إتفاق المصالحة مع أنقرة، وأن قبرص لم تعارض، (..)، بعد توقيع إتفاقية المصالحة، تغير الموقف القبرصي فجأة".

أمير قطر يتبرع براتب شهر لموظفي غزة

تبرع أمير قطرالشيخ تميم، بدفع رواتب شهر تموز ٢٠١٦ لموظفي قطاع غزة والبالغ قيمتها مائة وثلاثة عشر مليون ريال قطري (نحو ٣١ مليون دولار). ويبلغ عدد موظفي غزة الذين عينتهم حركة حماس بعد سيطرتها على الأوضاع منتصف شهر حزيران ٢٠٠٧، نحو ٤٠ ألفاً، موزعين على المؤسسات المدنية والأجهزة العسكرية. ومن جهته شكر الرئيس عباس وإسماعيل هنية هذه المبادرة القطرية.

إتصالات بين "إسرائيل" وتشاد بعد قطيعة لأكثر من ٤٠ سنة

كشفت وزارة الخارجية الإسرائيلية، يوم الجمعة ٧/٢٢، بأن مديرها العام، دوري جولد، زار تشاد والتقى الرئيس إدريس ديبي، وبحث معه إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين "إسرائيل" وتشاد.

ورفض جولد الإفصاح عن تفاصيل المحادثات التي أجراها مع الرئيس التشادي، لكنه أكد زيارته إلى تشاد "في إطار الزخم السياسي الذي بدأه رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) في أفريقيا".

ووصل جولد على رأس وفد إسرائيلي بالطائرة الخاصة للرئيس التشادي إلى مسقط رأس ديبي، وهي قرية تبعد ١,٣٠٠ كيلومتر عن العاصمة أنجمينا. وهبطت الطائرة في الصحراء ونقل جنود تشاديون الوفد الإسرائيلي إلى القرية بواسطة سيارات جيب إلى منزل ديبي، الواقع على بعد ٧٠ كيلومتراً عن الحدود مع السودان.

وكانت تشاد قد قطعت علاقاتها مع "إسرائيل" في سنة ١٩٧٢. ووفقاً لتقارير إسرائيلية، فإنه خلال فترة إنقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، إستمرت علاقات تشاد مع مستشارين إسرائيليين. وقالت مصادر دبلوماسية في تشاد إن الرئيس ديبي يرغب بزيارة لنتنياهو إلى أنجمينا.

عباس يعقد جلسة مباحثات مع نظيره الفرنسي

عقد الرئيس محمود عباس، جلسة مباحثات مع نظيره الفرنسي فرنسوا أولاند، في قصر الإليزيه بالعاصمة الفرنسية باريس.

وشكر الرئيس عباس فرنسا على مواقفها الداعمة للشعب الفلسطيني على المستويات كافة وخصوصاً السياسية والإقتصادية، ومساهماتها البناءة في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية والنهوض بها.

كما شكر نظيره الفرنسي على الجهود الكبيرة التي أثمرت في عقد المؤتمر الدولي للسلام الشهر الماضي، والذي حضرته ٢٨ دولة و٣ منظمات دولية، كما شكره على جهود وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت، والمبعوث الفرنسي للسلام بيير فيمونت على جهودهما المتواصلة مع مختلف الأطراف الدولية من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام قبل نهاية العام الجاري.

وجدد الرئيس عباس خلال اللقاء التأكيد على رفضه لتقرير اللجنة الرباعية الدولية. وتباحث الرئيسان في العلاقات الثنائية الوطيدة بين دولة فلسطين وفرنسا وفي سُبل تعزيزها.

وأعرب الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند عن "قلقه إزاء هشاشة الوضع في الشرق الأوسط وتزايد العنف"، وأضاف أنه "فيما يُظهر التقرير الأخير للرباعية الدولية أن حل الدولتين مهدد بمواصلة الإستيطان، فهناك حاجة ملحة لإعادة تشكيل أفق سياسي".

وأكد هولاند إلتزام فرنسا في مواصلة الزخم الذي أنتجه الإجتماع الوزاري في باريس في الثالث من حزيران الماضي، فضلاً عن مقاربته للخطوات المقبلة التي يفترض أن تؤدي إلى عقد مؤتمر دولي. وشدد على أن "فرنسا لن تدخر جهودها لتعبئة المجتمع الدولي حيال إحياء عملية السلام".

جريمة ذبح الطفل عيسى والدعوة لحماية دولية عاجلة وإنهاء الإحتلال

دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسات حقوق الإنسان في العالم والمنظمات الدولية، إلى ملاحقة الجناة ومجرمي الحرب الذين ذبحوا الطفل عبد الله عيسى (١٢ عاماً)، من مخيم حندرات في حلب السورية.

وجدد عريقات، في بيان أصدره وأدان فيه العمل الجبان والوحشي الذي ارتكبته جماعة "نور الدين الزنكي" الإرهابية المسلحة بحق الطفل الفلسطيني البريء عيسى، جدد مطالبته المجتمع الدولي وهيئاته الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة باستقاء العبر وعدم إنتظار مآسي إنسانية جديدة بحق شعبنا في كل مكان، بل

العمل الجاد والعاجل من أجل توفير الحماية الدولية العاجلة لأبناء شعبنا في الوطن ومخيمات اللجوء، وصولاً إلى إنهاء الإحتلال وتجسيد قيام دولة فلسطين وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شُردوا منها وفقاً للقرار ١٩٤.

"إسرائيل" تعترف بفشل محاولتها تهجير اليهود من فرنسا

فيما كانت الحكومة الإسرائيلية تحتفل بقدوم ٢٠٠ مهاجر جديد من يهود فرنسا إليها وتعد ذلك نجاحا لسياسة رئيسها بنيامين نتنياهو، كانت أوساط سياسية أخرى تعترف بأن قراءة معمقة للإحصاءات المتعلقة بالهجرة تؤكد فشلها، فالهدف بجلب ١٠ آلاف مهاجر يهودي في السنة لم يتحقق وكثير من المهاجرين تركوا إسرائيل وبعضهم عاد إلى فرنسا.

وتشير الإحصاءات بوضوح إلى تراجع كبير في مجيء اليهود خصوصاً من فرنسا التي تُعتبر أكبر مخزون لليهود في العالم بعد إسرائيل والولايات المتحدة، فقد جاء في عام ٢٠١٦ ما معدله ١,٩٢٣ مهاجراً جديداً من يهود فرنسا إلى إسرائيل، بينما بلغ العدد ٣,٧٨٠ في الفترة نفسها من السنة الماضية ما يعني أن هناك تراجعاً بنسبة ٤٩ في المائة.

ويتضح أن اليهود الفرنسيين الذين هاجروا إلى إسرائيل خلال إندلاع موجات الإرهاب ضد فرنسا، التي كان بعضها موجهاً إلى اليهود بالذات، شعروا بأنهم بخطوتهم تلك "هربوا من الدلف ليعلقوا تحت المزراب". ففي إسرائيل لا يوجد أمان أيضا، لذلك قرر كثيرٌ منهم العودة إلى فرنسا بينما أخذ آخرون يبحثون عن دول أخرى يهاجرون إليها مثل كندا وأستراليا والولايات المتحدة. وهناك من يشير إلى أن إسرائيل فشلت حتى في إستيعاب الفرنسيين بشكل ناجح.

وحسب معطيات وزارة الهجرة والإستيعاب والوكالة اليهودية فإن ٣٠ % من القادمين يعودون إلى فرنسا، لذلك وضعت الوزارة خطة خاصة لتشجيع الهجرة والمساعدة على إستيعاب القادمين الجدد في البلاد.

الأونروا: ٤٥٠ ألف لاجئ فلسطيني بسورية ينتظرون الإغاثة

قالت الأونروا، إن "وضع اللاجئين الفلسطينيين والمدنيين السوريين لا يزال صعباً للغاية"، بينما يسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد حل سياسي لإنهاء الصراع المستمر منذ ست سنوات. وجاء في تقرير

المنظمة الأممية، أن "تمويل المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية، بات ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، ورغم وقف الأعمال العدائية، الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٧ شباط الماضي، فإن العنف المسلح لا يزال يسيطر على مناطق واسعة من سورية، حيث يعيش الناس في ظل ظروف مروعة".

وتقدر "أونروا" أن ثمة ٤٥٠ ألف لاجئ فلسطيني في سوريا، كثيرٌ منهم يعيشون في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها.

وبلغ النزوح الجماعي أكثر من ٦٠% من المجتمع الفلسطيني، وقد تراجع الإقتصاد بشدة، مما أدى إلى تفشي التضخم، وإرتفاع معدلات البطالة التي تقدر بـ ٥٧%.

وأوضح التقرير أنه "يتم الضغط على الخدمات الأساسية لتلبية الإحتياجات المتزايدة للسكان، فيما تعرضت البنية التحتية للتلف بسبب النزاع، وينطبق هذا العجز كذلك على برامج وأصول الوكالة، التي تعتمد على التمويل الطارئ لتلبية إحتياجات اللاجئين الفلسطينيين والتي تأثرت بشدة من جراء الصراع، حيث إن أكثر من ٧٠% من مدارس الأونروا، إما أنها قد تضررت أو دمرت بالكامل منذ عام ٢٠١١".

وللتخفيف من الآثار الكارثية للصراع السوري على اللاجئين الفلسطينيين، ناشدت "أونروا" الجهات المانحة "السخية" لمساعدتها على سد الفجوة التمويلية، لتواصل الوكالة عملها، مشيرةً أنه حتى حزيران الماضي، لم يتم جمع سوى ٣٠% من التمويل اللازم.

الأونروا: تطلب دعماً لتغطية إحتياجات اللاجئين

دعت وكالة (الأونروا)، الدول المانحة، إلى دعمها بمبلغ ٤٠٣ ملايين دولار لتغطية الحد الأدنى من الإحتياجات الإنسانية للاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأكدت أن إحتياجات اللاجئين في قطاع غزة فاقت الدعم المالي لديها، متوقعةً عجزاً مالياً قدره ٧٤ مليون دولار العام الجاري.

وقالت إنها ستخصص ٣٥٥,٩٥ مليون دولار لبرنامج التدخلات في قطاع غزة، من ضمنه مبلغ ١٠٩,٧ مليون دولار للمساعدة الغذائية الطارئة، و١٤٢,٣مليون دولار لمساعدات الإيواء الطارئ، و ٦٠,٤ مليون دولار للمساعدات النقدية الطارئة "العمل مقابل الإيجار".

وأشارت إلى أن إحتياجات النمو فاقت الدعم المالي المقدم لها بما يجعلها تواجه زيادة على طلب خدماتها، الناتجة عن نمو وتزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في قطاع غزة.

وقالت: "إن إحتياجات النمو فاقت الدعم المالي، وكنتيجة لذلك فإن ميزانية البرامج لدى أونروا التي تدعم تقديم الخدمات الأساسية تعمل في ظل وجود نقص كبير في الميزانية، ومن المتوقع أن يصل العجز المالي إلى ٧٤ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٦".

الأونروا تفتتح الأسابيع الصيفية لأطفال قطاع غزة

إحتفلت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» تحت شعار«هيا نمرح.. لمحة أمل وسط اليأس»، بافتتاح الأسابيع الصيفية للعام ٢٠١٦. وقالت إنه على مدار ثلاثة أسابيع بدءاً من ٢٣ –٧ حتى ١١ –٨، سيشارك ما يزيد على ١٦٥٠٠٠ طفل لاجئ مسجل في الأسابيع الصيفية والتي ستُعقد على مدار ثلاث فترات. ويشمل المشروع ١٢٠ موقعاً في قطاع غزة بما في ذلك ١٠٨ مدارس، و٩ مراكز لذوي الإحتياجات الخاصة، وثلاثة مواقع تابعة لإتحاد الموظفين المحليين.

وقال مدير عمليات الوكالة في غزة، أن آثار حرب صيف ٢٠١٤ لا زالت تؤثر في العديد من الأطفال في غزة، ما يعني ضرورة العمل بشكل أكبر لتغيير حياة أولئك الأطفال للأفضل في غزة.

محمد بركة يحذر من قانون الإقصاء الذي أقره الكنيست

حذر رئيس لجنة المتابعة العليا لقضايا فلسطينيي ٤٨ النائب محمد بركة، مما بات يسمى "قانون الإقصاء"، الذي أقره الكنيست الإسرائيلي هذا الأسبوع، وقال إنه قانون ليس لإقصاء عضو كنيست فحسب، بل الهدف منه هو إقصاء جماهير فلسطينيي ٤٨ الباقية في وطنها، وتجريم نضالها السياسي المشروع، ضد سياسة التمييز العنصري.

وأضاف: "إن هذه محاولة لليمين المتطرف المنفلت، لإختلاق خطاب جديد، مهادن ومتخاذل أمام العنصرية الصهيونية، ولكننا نحن الشعب الذي انتصر في معركة البقاء، وفي المعركة على هويته الفلسطينية، لن يرضى بأن نكون دواجن تصيح في أقفاص الصهيونية". وتابع بأن "هذا القانون يندرج ضمن وابل القوانين العنصرية، التي تهدف بشكل خاص لقمع الحريات وحقوق الإنسان، وإسكات الأصوات المعارضة والمناهضة للسياسات الصهيونية وجرائمها. وهذه القوانين تكشف أكذوبة الديمقراطية الإسرائيلية، فالديمقراطية الحقيقية،

هي تلك التي تستوعب الخطاب الآخر، واللعبة الإنتخابية، وليس قمع الآخر وإسكاته، من أجل هيمنة مطلق لخطاب الأغلبية".

ودعا الجماهير الواسعة من فلسطينيي ٤٨، للحذر من الإنجرار وراء الأبواق الإعلامية السلطوية في التحريض على النواب الفلسطينيين في القائمة المشتركة، والسعي إلى تحميلهم مسؤولية سياسة التمييز العنصري، بينما المجرم الأساس والأول والأخير لهذه السياسية، هي الصهيونية وحكوماتها.

شكوى أمام "الجنائية الدولية" ضدّ أجهزة أمن السلطة الفلسطينية

تقدمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بشكوى إلى مكتب النائب العام في المحكمة الجنائية الدولية حول ما وصفته بالإعتقال التعسفي والتعذيب الممنهج الذي تمارسه أجهزة أمن السلطة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

وقالت المنظمة إن الشكوى تضمنت أدلة تؤكد أن جهاز المخابرات، برئاسة اللواء ماجد فرج وجهاز الأمن الوقائي برئاسة اللواء زياد هب الريح، قاما في الفترة التي توافق ٢٠١٤/٦/١٣ وما بعدها بحملة إعتقالات تعسفية، تضمنت مداهمات ليلية، ومصادرة مقتنيات شخصية، وتعريض بعض المعتقلين للإختفاء القسري والتعذيب الوحشي.

وأضافت المنظمة أن الوثائق المقدمة شرحت بالتفصيل أسماء المعتقلين والأماكن التي احتُجزوا فيها بشكل مخالف للقانون، وتعرضوا فيها لتعذيب وحشي من الضرب المبرح إلى التعليق بكافة أنواعه، وكان أقساها ربط الأيدي إلى الخلف وتعليق المعتقل بالشباك أو الباب كالذبيحة .

وأكدت المنظمة في الشكوى أنه رغم شيوع ظاهرة الإعتقال التعسفي على أسس سياسية والتعذيب المنهجي، والمناشدات المتكررة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لوقف هذه الجرائم، فإن السلطات المختصة لم تقم بالتحقيق فيها، الأمر الذي أدى إلى إستمرارها. وشرحت المنظمة في الشكوى أن السلطة القضائية في ملف الإعتقال السياسي والتعذيب مرتهنة لأوامر الأجهزة الأمنية، حيث يقوم المدعون العامون بتلفيق التهم للمعتقلين من أجل تمديد فترة إعتقالهم من قبل قضاة محكمة الصلح، ولا يعبئ هؤلاء بشكوى المعتقلين من المعاملة المهينة والتعذيب.

وعددت المنظمة في الشكوى الجهات الدولية المختلفة التي تقدم دعماً للأجهزة الأمنية، وعلى الرغم من أن هذه الجهات أخذت علماً بما تمارسه الأجهزة الأمنية من إعتقال تعسفي وتعذيب فإنها تستمر في تقديم الدعم لهذه الأجهزة، الأمر الذي يعرضها للملاحقة القضائية.

وأوضحت المنظمة أن ما يزيد من جسامة الجرائم التي ترتكبها أجهزة أمن السلطة الفلسطينية أنها تتم بالتعاون مع الإحتلال الإسرائيلي الذي بدوره يقوم باعتقالات وعمليات تعذيب ممنهجة، كما يقوم باعتقال فلسطينيين اعتقلوا لدى أجهزة أمن السلطة بالتهم نفسها، وكذلك تفعل أجهزة أمن السلطة، وهو ما يطلق عليه مصطلح "الباب الدوار". و"أن الوثائق والأدلة التي قدمت للمحكمة تؤكد أن جريمة التعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية تتم في إطار خطة محكمة للقضاء على كل المجموعات التي تختلف مع النهج السياسي

الصهيونية الدينية تتمرد على حاخامات القرن التاسع عشر

بدأت الصهيونية الدينية بالتمرّد على حاخامات القرن التاسع عشر الذين اعتبروا الإرث حول المسيح أمراً قديماً وقرروا أنه يمكن إحداث الإنبعاث بأنفسهم وانضموا إلى الحركة الصهيونية العلمانية. الصهيونية الدينية غدت حركة الجموع الغفيرة ودمجت بين التوراة والعمل، العلمانية والدين. في جيل آبائي تعلم الشباب والشابات معاً وخرجوا إلى الحفلات وقاموا بتطويل شعورهم ولبسوا الملابس القصيرة.

وفي يوم السبت ذهبوا إلى الكنس وفي الإنتخابات صوّتوا للمفدال الذي كان يسارياً أكثر من مباي. كل تلك الأمور تغيّرت. عام ١٩٥٠ لحركة الكيبوتسات، هو عام ٢٠١٦ للصهيونية الدينية. عام الفصل. تياران مركزيان قائمان الآن: الحريديون القوميون والمتدينون الليبراليون. لكل تيار حاخاماته الخاصون ولغته وعاداته التي تخصه. في مدارس التيار الحريدي يفصلون بين الأولاد والبنات منذ الروضة، أما في التيار الثاني، فيوجد إختلاط بين المتدينين والعلمانيين. المظهر الخارجي يدلل على الفوارق الأيديولوجية. الإنفصال أمام الإندماج.

العدو قلق من مخيمات طلائع التحرير

قالت مصادر عسكريّة صهيونية رفيعة المستوى، إنّه في البرنامج الذي أطلق عليه اسم (طلائع التحرير) تلقى فتية فلسطينيون ما بين الفئتين العمريتين (١٥–٢١ عامًا) تدريبات حثيثة ومُكثّفة في مواقع

مختلفة، بما في ذلك تدريبات تحاكي أعمال الكوماندوز البحريّ، التابع لحركة حماس، وتشمل التدريبات دورات في دراسة لعبة الكاراتيه، الدفاع عن النفس، وتدريبات على الزحف على الأرض، الأمر الذي يتطلّب من الفتيان مجهودًا كبيرًا.

بالإضافة إلى قيام المشاركون بتدريبات إطلاق النار من بنادق للقنص على تماثيل لقادة إسرائيليين، كذلك استعرضوا تدريبات هجومية على أهداف إسرائيلية عبر التسلل إلى إسرائيل من خلال الأنفاق التدريبيّة التي تحاكي الأنفاق الهجوميّة التي تنتهي داخل الأرض الإسرائيلية.

وأضافت المصادر بأنّ جميع التدريبات استُخدمت فيها الأسلحة النارية في جوٍّ عسكريّ خشن، مشدّدّة على أنّ حركة حماس تتعامل بجديّةٍ كبرى مع معسكرات التدريب هذه، والتي يتدرب فيها جيل الشباب من خلال رؤية تكتيكية كونهم هم الجيل القادم الذي سيقاتل إسرائيل، لذلك فقد كان الإستثمار في هذه التدريبات كبيرًا للغاية.

وقالت مصادر العدو أيضًا، إن حركة حماس أكّدت على أنّ الإقدام على التسجيل في البرنامج زاد كثيراً عن الحد الذي خُطط له، كما شدّدّت حماس على أنّها اضطرت إلى إجراء تغييرات وتعديلات بهدف التمكّن من إستيعاب جميع من تقدّموا بطلبات الإنضمام.

وقال العدو أنّ عدد الفتيان الذين تدّربوا في برنامج (طلائع التحرير) وصل إلى ١٥ ألفاً، وذلك في المعسكرات التي أقامتها كتائب الشهيد القسّام، ولفتت إلى أنّ شعار البرنامج المذكور هو النصر بواسطة الفتيان، حيث شُوهد المشاركون وهم يلبَسون الزيّ العسكريّ لكتائب القسّام، بالإضافة إلى ملابس كُتب عليها بالخط العريض: حق العودة.

من ناحيته، قال موقع القناة السابعة الإسرائيليّ على الإنترنت أنّ الفتيان، الذين يُشاركون في البرنامج قاموا بأوامر من المُرشدين بإعادة تمثيل قضية أسر الجنديّ الإسرائيليّ، غلعاد شاليط، كما أنّهم قاموا بعملية تفجير دبابّة إسرائيليّة، تمّت صناعتها من الكرتون. كما أنّ كبار السن من الفتيان يقومون بحمل السلاح الحيّ خلال التدريبات، فيما يكتفي الصغار بحمل أسلحة الدمى، خشيةً على حياتهم.

وبحسب المُنظمين، فإنّ الهدف من برنامج (طلائع التحرير) هو التأكيد على أنّ هذا الجيل الجديد هو الذي سيُحرر فلسطين من الصهاينة. وفي السياق ذاته، كشفت الصحافيّة الإسرائيليّة التقدّمية، عاميرا هاس، في صحيفة (هآرتس)، كشفت النقاب عن أنّه خلال لقاء عُقد في تل أبيب بين عدد من رجال القانون

البريطانيين ونظرائهم الإسرائيليين، قال أحد المُدّعين العسكريين الإسرائيليين للبريطانيين "إنّ كلّ طفل فلسطينيّ سيكون في المستقبل مخربًا"، على حدّ تعبيره، ونفى أنْ يكون جيش الإحتلال يقوم بأعمال التنكيل والتعذيب بالأطفال الفلسطينيين .

وأشارت الصحافيّة هاس إلى أنّ الفريق القانونيّ البريطانيّ قام بعد إنهاء زيارته لإسرائيل بإعداد تقرير عن الزيارة، جاء فيه أنّ أعضاء الوفد البريطانيّ سمعوا من نظرائهم الإسرائيليين أقوالاً وإدعاءات متناقضة، كما أنّهم سمعوا من نشطاء إسرائيليين وفلسطينيين في مجال حقوق الإنسان أقوالاً تؤكّد على أنّ الجيش الإسرائيليّ يقوم بالتنكيل بالأطفال الفلسطينيين خلال المظاهرات وخلال إعتقالهم، وأيضاً خلال زجهم في سجون الإحتلال.

وخلُص مُراسل التلفزيون الإسرائيليّ إلى القول "إنّ حماس تقوم بتدريب جيلٍ جديدٍ من المُقاتلين، الذين تمّ تصويرهم وهم يخرجون من الأنفاق ويُحاكون عمليات أسر جنود إسرائيليين، هذا الأمر يجب أنْ يُخيفنا جميعاً"، قال حيمو في نهاية تقريره.

الكشف عن خطّةٍ إسرائيليّةٍ جديدةٍ لاستخدام اللاجئين لإقامة حزامٍ أمنيٍّ في جنوب سوريّة

صدرت عن معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب، دعوة واضحة لتغيير السياسة الحالية إزاء سوريّة، والإنتقال إلى التدخل المباشر، وتحديداً ما يتعلق بالجنوب السوري من خلال فرض منطقة خاصة بإسرائيل، ما يمكنها من لعب دور فعال في تحديد المستقبل السوري، ومواجهة التهديدات المتمثلة في إمكانية بقاء النظام في سوريّة. هذه الدعوة، واصلت حضورها، حتى ما بعد التدخل العسكري الروسي. وكتب رئيس المعهد، الرئيس السابق لشعبة الإستخبارات العسكرية اللواء عاموس يدلين، أنّه بالإمكان تنفيذ خطة التدخل المباشر، حتى مع الحضور العسكري الروسي، في حال إستطاعت تل أبيب تلبية المصالح الروسية في سوريّة.

في هذا السياق أيضاً، كشفت مجلة "مكور ريشون" العبرية، عن خطة جديدة يجرى التداول فيها في تل أبيب، وحظيت بموافقة مبدئية من المسؤولين الإسرائيليين، حول إمكانية إستخدام اللاجئين السوريين، لإقامة حزام أمني في جنوب سوريّة، بصورة معدلة في الشكل، عن صورة الحزام الأمني السابق في جنوب لبنان.

في مقابلة أجرتها المجلة مع رجل الأعمال الإسرائيلي موطي كاهانا، رئيس منظمة "عماليا"، وهي منظمة إغاثة إسرائيلية للاجئين السوريين، تستخدمها تل أبيب للتدخل غير المباشر في سوريّة إلى جانب البطانيات والحليب، أشار كاهانا إلى وجود خطة إنسانية يجري العمل على بلورتها حالياً، لإقامة منطقة آمنة في الجنوب السوريّ، حيث يتجمع فيها اللاجئون لتلقي المساعدات.

ولفت إلى أنّ المنطقة تتعلق، كمرحلة أولى، بمنطقة محمية وآمنة تقام على عرض عشرة كيلومترات من شرق الحدود الإسرائيلية، وبطول عشرين كيلومتراً من القنيطرة جنوباً، مع إختيار اللاجئين المجمعين فيها جهازاً محلياً مستقلاً للحكم الديمقراطي، يشكّل أملاً لتعميمه لاحقًا نحو كل سوريّة.

وكشف كاهانا أنّ "الخطة موضوعة على طاولة جهات إسرائيلية رفيعة المستوى، واجتمعنا لهذه الغاية مع وزراء وأعضاء كنيست إسرائيليين، وتلقينا منهم ردوداً إيجابية". وحول تفاصيل أكثر للخطة، أكّد كاهانا على أنّ "الإتجاه بأنْ لا نُقيم معسكرات لاجئين ضمن خيم، بل إستغلال البنية التحتية الموجودة في المنطقة المحددة لجلب اللاجئين إليها، خاصة مع وجود ٢٠ قرية قائمة حالياً فيها، يمكنها أنْ تستوعب عشرات الآلاف من اللاجئين، ومئات الآلاف في المراحل اللاحقة".

وكشف أيضاً عن النواحي الأمنية للمنطقة المقصودة، حيث أوضح أنّ اللاجئين أنفسهم هم المسؤولون عن أمنهم، فعليهم أنْ يختاروا ممثليهم ومن يدافع عنهم وعن حدود المنطقة، من بينهم. البارز أيضاً في حديث كاهانا، الكشف عن خطة شبيهة بالخطة الحالية للجنوب السوري، عمل على تنفيذها في منطقة مدينة إدلب في شمال سوريّة، إلا أنّها مُنيت بالفشل نتيجة ما قال إنّه تردد وفشل لسياسة الإدارة الأمريكية هناك، معرباً عن أمله بأنّ نتيجة الخطة الموضوعة للجنوب السوري مغايرة. وخلُص إلى القول "إنّ الوضع في سوريّة متقلب، والشعب ينتظر من يساعده".